

الكتاب : العقد الثمين في معرفة رب العالمين
المؤلف : الأمير الحسين بن بدر الدين

كتاب العقد الثمين

تأليف

الأمير الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد عليهم السلام

(1/1)

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله المختص بصفات الإلهية والقدم (١)، المتعالي عن الحدوث والعدم، الذي لم يسبقه وقت ولا زمان، ولا تحويه جهة ولا مكان، جل سبحانه. دل على ذاته ما ابتدعه من غرائب مصنوعاته، وعجائب مخلوقاته، حتى نطق صامتتها بالإقرار بربوبيته بغير مذود (٢)، وبرز مجادلا لكل من عطل وألحد. وصلواته وسلامه على سيدنا محمد الذي هو بالمعجزات مؤيد، وفي المرسلين مرجب (٣) ومسود (٤)، وعلى آله الغر الهداة، والولاة على جميع الولاة، وعلى صحابته المكرمين المؤيدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد.

[التوحيد]

[الدلالة على أن الله تعالى خالق العالم]

أيها الطالب للرشاد، والهارب بنفسه عن هوة الإلحاد. فإذا قيل لك: من ربك؟ فقل: ربي الله.

فإن قيل لك: بم عرفت ذلك؟

فقل: لأنه خلقتني، ومن خلق شيئا فهو ربه.

فإن قيل لك: بم عرفت أنه خلقتك؟

(١) صفات الإلهية هي صفات الله الذاتية وهي: عالم، حي، قادر، موجود. والقدم صفة من صفاته أيضا عطفها على مجموع الصفات، من باب عطف الخاص على العام.

(٢) مذود - بالفتح - كمرقد: اللسان.

(٣) مرجب بالجيم: معظم، ومنه سمي شهر رجب لكونه معظما. ووقع في (ط): مرغب.

(٤) مسود: يعني معظم من سوده جعله سيذا.

0

قل: لأني لم أكن شيئاً ثم صرت شيئاً، ولم أكن قادراً ثم صرت قادراً، ولم أكن عاقلاً ثم صرت عاقلاً، وشاهدت الأشياء تحدث بعد أن لم تكن؛ فرأيت الولد يخرج ولا يعلم شيئاً، ثم يصير رضيعاً، ثم طفلاً، ثم غلاماً، ثم بالغاً، ثم شاباً، ثم كهلاً، ثم شيخاً. ثم رأيت نحو ذلك من هبوب الرياح بعد أن لم تكن، وسكونها بعد هبوبها، وطلوع الكواكب بعد أفولها، وأفولها بعد طلوعها، وظهور السحاب وزوالها، وكذلك المطر والنبات والثمار المختلفات. وكل ذلك دلائل الحدوث.

وإذا كانت محدثة فلا بد لها من محدث، لأنها قد اشتركت في الجسمية، ثم افرقت هيناتها وصورها؛ فننظر سماء، وأرضاً، وثماراً، وأشجاراً، وآباراً، وبحوراً، وأنهاراً، وإنائاً، وذكوراً، وأحياء، وأمواتاً، وجمعا، وأشتاتاً.

وكذلك ننظر إلى الأعراض الضروريات المعلومات، فإنها اشتركت في كونها أعراضاً، ثم افرقت وانقسمت بين شهوة ونفرة، وحياة وقدرة، ويبوسة ورطوبة، وطعوم مكروهة ومحبوبة، وروائح شتى، وحر وبرد، ووجاع وفناء، وألوان متضادة على المهل الواحد، وموت يقطع الرزق والأمل.

(٢/١)

فنعرف أنه لا بد من مخالف خالف بينها، وأحدث ماشاهدت حدوثه منها، وأنه غير لها، لأنها لا تحدث نفسها، إذ الشيء لا يحدث نفسه، لأنه يؤدي إلى أن يكون قبل نفسه، وغيرا لها، وكذلك لا تصور أنفسها، ولا تخالف بين هينتها، ولا يقع ذلك بشيء مما يقوله الجاهلون، من طبع أو مادة، أو فلك، أو نجم، أو علة، أو عقل، أو روح، أو نفس، أو غير ذلك مما يقولونه؛ لأن ذلك إن كان من قبيل الموجبات (١) لم تخل: أن تكون موجودة، أو معدومة. والموجودة لا تخل: أن تكون قديمة، أو محدثة. ولا يجوز ثبوت ذلك لعلة قديمة ولا معدومة، لأنه كان يلزم وجود العالم بما فيه في الأزل، وفي ذلك استغناؤه عن العلل. ولا يجوز أن يكون ثبوت ذلك لعلة محدثة، لأنها لا تخلو: إما أن تكون مماثلة لما تقدم، أو مخالفة، إن كانت مماثلة وجب أن يكون معلولها متماثلاً، وفي علمنا باختلاف ذلك العالم دلالة على بطلان القول بأنه عن علة مماثلة أو علة متماثلات.

(١) العلة الموجبة: هي العلة التي يكون معلولها ملازماً لها إن وجدت وجد وإن عدمت عدم، مثل: كون النار علة الحرارة، فمتى وجدت النار وجدت الحرارة، ومتى عدمت النار عدمت الحرارة.

(٣/١)

ولا يجوز أن يكون لعلة مخالفة، ولا علة مخالفة، لأنها حينئذ تكون قد شاركت العالم في الاختلاف؛ الذي لأجله احتاج إليها، فيدور الكلام إلى ما لا يعقل ولا ينحصر من العلل (١). فيجب الاقتصار على المحقق المعلوم، والقضا بأن الذي أحدثها وصورها، وخالف بينها هو الفاعل المختار، وهو الحي القيوم.

فصل [في أن الله تعالى قادر]

فإن قيل: ربك قادر، أم غير قادر؟
فقل: بل هو قادر؛ لأنه أوجد هذه الأفعال التي هي العالم، والفعل لا يصح إلا من قادر.
أوجده تعالى لا بمماسة، ولا بآلة، {إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون} [يس: ٨٢].

فصل [في أن الله تعالى عالم]

فإن قيل: أربك عالم، أم غير عالم؟
فقل: بل هو عالم، وبرهان ذلك ما شاهدته فيما خلقه من بدائع الحكمة، وغرائب الصنعة؛
فإن فيها من الأحكام والترتيب، ما يعجز عن وضعه اللبيب، وكل ذلك لا يصح إلا من عالم،
كما أن الكتابة المحكمة لا تصح إلا من عالم بها، وهو تعالى لا يختص بمعلوم دون معلوم،
فيجب أن يعلم جميع المعلومات، على كل الوجوه التي يصح أن تعلم عليها.

(١) يعني أننا لو قلنا: إن هذا العالم المختلف أثرت فيه علل مختلفة، فإن وجود الاختلاف في العلة شارك العالم في كونه مختلفا فتكون العلة مختلفة لأجل العالم المختلف، ويكون العالم مختلفا لأن العلة مختلفة، وهذا هو الدور. أو تحتاج العلة المختلفة إلى علة أخرى مختلفة أثرت فيها وهكذا إلى ما لا نهاية.

(٤/١)

وهو سبحانه يعلم ما أجته الليل، وأضاء عليه النهار، ويعلم عدد قطر الأمطار، ومثاقيل البحار، ويعلم السر - وهو ما بين اثنين - وما هو أخفى وهو ما لم يخرج من بين شفتين {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم} [المجادلة: ٧] بعلمه لا يلاصقهم، ولا يفارقهم وهو غير شاخص عنهم.

فصل [في أن الله تعالى حي]

فإن قيل: أربك حي، أم لا؟
فقل: بل حي، لأنه تعالى لو لم يكن حيا لم يكن قادرا، ولا عالما، لأن الميت والجماد لا يفعلان فعلا، ولا يحدثان صنعا.

فصل [في أن الله تعالى قديم]

فإن قيل: أربك قديم، أم غير قديم؟
فقل: هو موجود لا أول لوجوده؛ لأنه لو كان لوجوده أول لكان محدثا، ولو كان محدثا لاحتاج إلى محدث، إلى ما لا يتناهى، وذلك محال، فهو قديم، قادر، حي، عليم، لم يزل ولا يزال، ولا يخرج عن ذلك في حال من الأحوال، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن له بد من فاعل فعله، وجاعل على صفات الكمال جعله، أو يكون لعله، وقد ثبت أنه تعالى قديم؛ فلا يصح القول بشيء من ذلك.

فصل [في أن الله تعالى سميع بصير]

فإن قيل: أربك سميع بصير؟
فقل: أجل لأنه حي كما تقدم، ولا تعتريه شيء من الآفات، لأن الآفات لا تجوز إلا على الأجسام، وهو تعالى ليس بجسم، لأن الأجسام محدثة كما تقدم، وهو تعالى قديم أيضا.

فصل [في أن الله تعالى لا يشبه الأشياء] فإن قيل: أربك يشبه الأشياء؟

(٥/١)

فقل: ربي شيء لا كالأشياء؛ لأن الأشياء سواه: جوهر، وعرض، وجسم. ولا يجوز أن يكون جوهرًا، ولا عرضًا؛ لأنهما غير حيين ولا قادرين، وهو تعالى حي قادر، ولأنهما محدثان وهو قديم، ولا يجوز أن يكون جسمًا، لأننا قد بينا أنه خالق الأجسام، والشيء لا يخلق مثله، ولأن الجسم مؤلف مصنوع، يفترق ويجتمع، ويسكن ويحترق، ويكون في الجهات، وتسبقة الأوقات، وكل ذلك شواهد الحدوث، وقد ثبت أنه تعالى قديم، فلا يجوز أن يكون محدثًا بل ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وإذا لم يكن جوهرًا ولا جسمًا ولا عرضًا لم يوصف بالكيف، ولا الأين، ولا الحيث، ولا البين، ولا الوجه، ولا الجنب، ولا اليدين، لم يقطعه بعد، ولم يسبقه قبل، ولم يجزئه بعض، ولا جمعه كل، ليس في الأرض ولا في السماء، ولا حل في متحيز أصلا، ولا حده فوق ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا خلف، ولا أمام، ولا يجوز عليه المجيء ولا الذهاب، ولا الهبوط ولا الصعود.

كان قبل خلق العالم ولا مكان، ويكون بعد فناء العالم ولا مكان، وهو خالق المكان مستغن عن المكان، وخالق الزمان فلم يتقدمه زمان، ليس بنور ولا ظلام، لأن جميع ما ذكر ينافي القدم.

ولأجل ذلك نقول: إنه لا يجوز أن يقال: هو طويل، ولا قصير، ولا عريض ولا عميق، ولا شويه ولا مليح، ولا أن يقال: هو يستر أو يغتم، أو يظن أو يهتم، أو يعزم، أو يؤلم، أو يلتذ أو يشتهي، أو ينفر، لأن ذلك كله شواهد الوجود بعد العدم، ومناف لما هو عليه من صفات الكمال والعظمة والجلال.

(٦/١)

فصل [في آيات الصفات]

فإن قيل: إنه قد ذكر في القرآن: {يداه مبسوطتان} [المائدة: ٦٤]، وأن له جنبا، وعينا، وأعينا، ونفسا، وأيديا، لقوله: {مما عملته أيدينا} [يس: ٧١]، ووجهها.

فقل: يده نعمتاه، ويده قدرته، والأيدي هي: القدرة، والقوة أيضا.

وجنبا في قوله تعالى: {يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله} [الزمر: ٥٦]، أي: في طاعته (١).

ونفسا في قوله تعالى: {تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك} [المائدة: ١١٦]، المراد به: تعلم سري وغيبي، ولا أعلم سرك وغيبك.

ووجهه: ذاته ونفسه: زيادة، وقوله تعالى: {فثم وجه الله} [البقرة: ١١٥]، أي الجهة التي وجهكم إليها.

وما ذكر من العين والأعين فالمراد به الحفظ والكلانة والعلم.

وقوله: {استوى على العرش} [الأعراف: ٥٤]، استواؤه: استيلاؤه بالقدرة والسلطان، ليس كمثل شيء، ولا يشبهه ميت ولا حي.

(١) إلى هذا ذهب المحققون من أهل العلم من معتزلة وأشاعرة، ومن الغريب العجيب أن ابن القيم استخرج من هذه الآية أن الله جنبين، فقال: ((ومن أين يدل ظاهره - أي اللفظ في قوله تعالى: {جنب الله} - أو باطنه على أنه جنب واحد وشق واحد)). الصواعق المرسلة ٢٥٠/١.

(٧/١)

فصل [في أن الله تعالى غني]

فإن قيل: أربك غني أم لا؟

فقل: إنه غني لم يزل ولا يزال، ولا تجوز عليه الحاجة في حال من الأحوال، لأن الحاجة لا تجوز إلا على من جازت عليه المنفعة أو المصرة، واللذة والألم، وهذه الأمور لا تجوز إلا على من جازت عليه الشهوة والنفرة، وهما لا يجوزان إلا على الأجسام؛ فيستر الجسم بإدراك ما يشتهي ويلتذ به، وينمو ويزداد بتناوله، ويغتم بإدراك ما ينفر عنه ويتضرر به، وينقص بتناوله. وقد ثبت أنه تعالى ليس بجسم، بل هو خالق الجسم، فكيف يخلق مثل ذاته، أو تشاركه الأجسام في صفاته؟! بل لا يجوز عليه شيء من ذلك.

فصل [في أن الله لا يرى بالأبصار]

فإن قيل: أربك يرى بالأبصار، أم لا يرى؟

فقل: هذه مقالة باطلة عند أولي الأبصار، لأنه لو روي في مكان لدل ذلك على حدوثه، لأن ما حواه محدود محدث.

فإن قيل: إنه يرى في غير مكان. فهذا لا يعقل، بل فيه نفى الرؤية (١)، وقد قال تعالى: {لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار} [الأنعام: ١٠٣]، فنفي نفيا عاما لجميع المكلفين لأوقات الدنيا والآخرة.

(١) القول بأن الله يرى يوم القيامة بحدق العيون يترتب عليه محاذير كثيرة منها: التجسيم والحدوث والتشبيه، والله منزّه عن جميع ذلك، فلذا احتار القائلون بأن الله يرى فتارة يلجأون إلى القول بأنه يرى في غير مكان، وتارة يقولون يرى بغير حدق العيون، وأخرى يقولون يرى بلا كيف، ولا يقول بأنه يرى بحدق العيون أو في جهة من الجهات إلا شواذ من المجسمة والمشبهة. وما ذكر من الأدلة في إثبات الرؤية لاتعني ذلك في شيء، وقد طول المؤلف في هذا المبحث في كتابه ينابيع النصيحة.

(٨/١)

وقال الله تعالى لموسى لما سأله الرؤية: {لن تراني} [الأعراف: ١٤٣]، ولم يسأل موسى عليه السلام الرؤية لنفسه، بل عن سؤال قومه، كما حكاه الله في قصص قومه، فقد

سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة {النساء: ١٥٣}، ولو سألتها لنفسه لصعق معهم. ولما لم يقع منه خطيئة إلا سؤاله لهم الرؤية من دون إذن، قال لربه عز وجل: {أتهلكنا بما فعل السفهاء منا} {الأعراف: ١٥٥}.

فصل [في أن الله تعالى واحد]

فإن قيل: أربك واحد لا ثاني له، أم لا؟

فقل: بل هو واحد لا ثاني له في الجلال، متفرد هو بصفات الكمال؛ لأنه لو كان معه إله ثان لوجب أن يشاركه في صفات الكمال على الحد الذي اختص بها، ولو كان كذلك لكان على ما قدر عليه قادرا، ولو كان كذلك لجاز عليهما التشاجر والتنازع، ولصح بينهما التعارض والتمازج، ولو قدرنا هذا الجائز لأدى إلى اجتماع الضدين من الأفعال، أو عجز القديم عن المراد، وكل ذلك محال، تعالى عنه ذو الجلال؛ لقوله: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} {الأنبياء: ٢٢}، ولقوله عز قائلا: {أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار} {الرعد: ١٦}، فتبين أن هذا الخلق يشهد بإله واحد، وأنه ليس هناك خلق ثان يشهد بإله ثان، وهذا واضح؛ فإن هذا العالم دليل على إله واحد وهو الذي أرسل الرسل، وأوضح السبل. ويدل على ذلك قوله عز وجل: {فاعلم أنه لا إله إلا الله} {محمد: ١٩}، وقوله: {شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط} {آل عمران: ١٨}، وقوله: {والهكم إله واحد} {البقرة: ١٦٣}، وقوله: {قل هو الله أحد} {الصمد: ١}.

(٩/١)

[العدل]

فصل [في أن الله تعالى عدل حكيم]

فإن قيل: أربك عدل حكيم؟

فقل: أجل، فإنه لا يفعل القبح ولا يخل بالواجب عليه من جهة الحكمة، وأفعاله كلها حسنة. وإنما قلنا: إنه لا يفعل القبيح لأنه إنما يقع ممن جهل قبحه، أو دعت حاجته إلى فعله وإن علم قبحه، وهو تعالى عالم بقبح القبائح؛ لأنها من جملة المعلومات وهو عالم بجميعها كما تقدم، وغني عن فعلها كما تقدم أيضا، وعالم باستغنائها عنها، وكل من كان بهذه الأوصاف فإنه لا يفعل القبيح، ألا ترى أن من ملك ألفي ألف فنطار من الذهب؛ فإنه لا يسرق الزائف، لعلمه بقبح السرقة، وغنائها عنها، وعلمه باستغنائها عنه، وكذلك لو قيل للعاقل: إن صدقت أعطيناك درهما، وإن كذبت أعطيناك درهما، فإنه لا يختار الكذب في هذه الحال على الصدق، على وتيرة واحدة، وطريقة مستمرة، ولا علة لذلك إلا ما ذكرناه.

(١٠/١)

فصل [في أن أفعال العباد منهم]

فإن قيل: هل ربك خلق أفعال العباد؟

فقل: لا يقول ذلك إلا أهل الضلال والعناد، كيف يأمرهم بفعل ما قد خلق وأمضا، أو ينهاهم

عن فعل ما قد صور وقضى، ولأن الإنسان يلحقه حكم فعله من المدح والثناء، والذم والاستهزاء، والثواب والجزاء، فكيف يكون ذلك من العلي الأعلى؟! ولأنه يحصل بحسب قصده ودواعيه، وينتفي بحسب كراهته وصوارفه على طريقة واحدة، ولأن الله تعالى قد أضاف أفعال العباد إليهم، فقال: {يكسبون}، و{يمكرون}، و{يفعلون}، و{يصنعون}، و{يكفرون}، و{يخلقون إفاك}، ونحو ذلك في القرآن كثير، ولكنه تعالى أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وأقدرهم على فعل الضدين، وهداهم النجدين، ومكنهم في الحالين، لم يمنعهم عن فعل المعاصي جبراً، ولا قهرهم على فعل الطاعات قهراً، ولو شاء لفعل كما قال عز وجل: {ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً} [يونس: ٩٩] يريد به مشيئة الإيجاب لا مشيئة الاختيار؛ لأنه لو أكرههم لم يكونوا مكلفين، ولبطل الغرض ببعثة المرسلين.

فصل [في أن الله لا يعذب أحداً إلا بذنبه]

فإن قيل: أربك يعذب أحداً على غير ذنبه؟

فقل: لا يعذب أحداً إلا بذنبه؛ لأن عقاب من لآذنب له ظلم، والظلم قبيح، وهو تعالى لا يفعل القبيح، وقد قال تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى} [الأنعام: ١٦٤].

(١/١)

فصل [في أن الله لا يقضي إلا بالحق]

فإن قيل: أربك يقضي بغير الحق؟

فقل: كلا، بل لا يقضي بالكفر والفساد، لما في ذلك من مخالفة الحكمة والساد، لقوله تعالى: {والله يقضي بالحق} [غافر: ٢٠]، فلا يجوز القول بأن المعاصي بقضاء الله تعالى وقدره بمعنى الخلق والأمر، لأنها باطل، ولأن إجماع المسلمين منعقد على أن الرضى بالمعاصي لا يجوز، وإجماعهم منعقد على أن الرضا بقضاء الله واجب، ولا مخلص إذا من ذلك إلا بالقول بأن المعاصي ليست بقضاء الله؛ بمعنى أنه خلقها، ولا أنه أمر بها، وأما أنه تعالى عالم بها فهو تعالى عالم بها، لأنها من جملة المعلومات، ولكن علمه بها لم يحمل العبد على فعلها، ولم يجبره على صنعها كما تقدم (١)

(١) قال الإمام زيد في جواب رسالة جاءت من المدينة: ((وذكرت أن قوماً قد أقاموا على سخط الله تعالى وعصيانه، ومخالفته، وأنهم إذا نهوا عن ذلك قالوا: الله أراد هذا، الله قدر هذا. فأرسلوا أنفسهم في الذنوب، ولجوا في المعاصي، فأحبيت أن أكتب إليك ما أرى في ذلك.

والذي أقول في ذلك وأرضاه: أن تقرأ القرآن وتدبره، فتتظن ما أراده الله، وأوجهه فتضيفه إلى الله، وماكرهه فتضيفه إلى صانعه.

أرأيت قوله في كتابه: {ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم} [الزمر: ٧].

أرأيت قوله: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر} [البقرة: ١٨٥].

أرأيت قوله تعالى: {وقالوا لو شاء الله ما عبدناهم مالههم بذلك من علم إن هم إلا

يخرصون} [الزخرف: ٢٠]، هذا كله قول الله عز وجل وهو أصدق من قولهم.

ثم إنني أرتضي لك ألا تخرج العاصين من قدرة الله تعالى، ولا تعذرهم في معصية الله، ومن قال: إنه قد ملك أعماله مع الله فقد أشرك بالله، ومن قال: أنه قد ملكها دون الله

تعالى فقد كفر بالله، ولكن القول الذي أرضاه في هذا الباب إتباع [لما في القرآن]، فإذا أطعت شكرت الله تعالى، وإن عصيت استغفرت الله تعالى)).

(١٢/١)

فصل [في أن الله لا يكلف أحدا فوق طاقته]

فإن قيل: أربك يكلف أحدا فوق طاقته؟

فقل: لا، بل لا يكلف أحدا إلا ما يطيق؛ لأن تكليف ما لا يطاق قبيح، وهو تعالى لا يفعل القبيح، فقد قال تعالى: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} [البقرة: ٢٨٦]، والوسع: دون الطاقة، وقال: {إلا ما آتاها} [الطلاق: ٧] (١).

فصل [في أن الله لا يفعل شيئا من القبائح]

فإن قيل: أربك يفعل شيئا من القبائح؟

فقل: إنه تعالى لا يريد شيئا منها، فلا يريد الظلم، ولا يرضى الكفر، ولا يحب الفساد، لأن ذلك كله يرجع إلى إرادة القبيح، وإرادة القبيح هي قبيحة، وهو تعالى لا يفعل القبيح. ألا ترى أنه لو أخبرنا مخبر ظاهره العدالة بأنه يريد الزنا والظلم لسقطت عدالته، ونقصت منزلته، عند جميع العقلاء، ولا علة لذلك إلا أنه أتى قبيحا، وهو إرادة القبيح.

(١) قال الإمام زيد في الرد على المجبرة: ((نفت المجبرة والمشبهة عن أنفسهم جميع المذمات، والظلم، والجور، والسهف، ونسبوا إلى الله عزوجل من جميع الجهات. فقالوا: خلقنا الله أشقياء، ثم عذبنا بالنار، ولم يظلمنا. فأى استهزاء أعظم من هذا، وأي ظلم أوضح، أو جور أبين مما وصفوا به الله عزوجل؟! كلا وما لك يوم الدين ما هذه صفة أرحم الراحمين، من يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر كما قال سبحانه: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} ووسعها: طاقتها. بل كلفهم أقل مما يطيقون، وأعطاهم أكثر مما يستأهلون، لم يلتمس بذلك منهم علة، ولم يغتتم منهم زلة، ولم يخالف قضاءه بقضائه، ولا قدره بقدره، ولا حكمه بحكمه)).

(١٣/١)

وقد قال تعالى: {والله لا يحب الفساد} [البقرة: ٢٠٥]، وقال: {ولا يرضى لعباده الكفر} [الزمر: ٧].

وقال: {وما الله يريد ظلما للعباد} [غافر: ٣١].

فصل [في أن الله لا يفعل ما هو مفسدة]

فإن قيل: فهل ربك يفعل لعباده ما هو مفسدة؟

فقل: كلا، بل لا يفعل إلا الصلاح، ولا يبيلوهم إلا بما يدعوهم إلى الفلاح، سواء كان ذلك محنة أو نعمة؛ لأنه تعالى لا يفعل إلا الصواب والحكمة كما تقدم، فإذا أمرضهم وابتلاهم وامتحنهم بفوت ما أعطاهم، فلا بد من اعتبارية المكلفين؛ ليخرج بذلك عن كونه عبثا، وقد نبه على ذلك بقوله تعالى: {أولايرون أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم لا هم

يتوبون ولاهم يذكرون} [التوبة: ١٢٦]، ولا بد من العوض الموفي على ذلك بأضعاف مضاعفة، ليخرج بذلك عن كونه ظلما، وقد ورد ظن من ذلك في السنة كثير، والغرض الاختصار.

[النبوة]

فصل [في معرفة النبي (ص)]

فإن قيل: فقد أكملت معرفة ربك، فمن نبيك؟

فقل: محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قيل: فما برهانك على ذلك؟

فقل: لأنه جاء بالمعجزة (عقيب ادعائه النبوة، وكل من كان كذلك فهو نبي صادق).

فإن قيل: فما برهانك على أنه جاء بالمعجز عقيب ادعائه النبوة؟

(١٤/١)

فقل: المعلوم ضرورة أنه كان في الدنيا قبيلة تسمى قريش، وأن فيهم قبيلة تسمى: بني هاشم، وأنه كان فيهم رجل اسمه: محمد بن عبدالله، والمعلوم ضرورة أنه ادعى النبوة، وأنه جاء بالقرآن بعد ادعاء النبوة، وأنه مشتمل على آيات التحدي، وأنه كان يتلوها على المشركين ويسمعونها وهم النهاية في الفصاحة، والمعلوم ضرورة شدة عداوتهم له.

وإنما قلنا: بأنه معجز لأنه تحداهم على أن يأتوا بمثله فعجزوا، ثم تحداهم بأن يأتوا بسورة من مثله فلم يقدرُوا على ذلك؛ لأنهم لو قدرُوا على معارضته - مع شدة عداوتهم له وعلمهم بأن معارضته بمثل ما جاء به تبطل دعواه لما عدلوا عنها إلى الشاق من محاربتة، التي لا تدل على إبطال دعواه، فدل ذلك على كونه معجزا. ولأن القرآن مشتمل على الإخبار بالغيوب المستقبلية، وعلى الإخبار عن الأمور الماضية، فكان الأمر على ما أخبر في الماضي والمستقبل، فدل ذلك على كونه معجزا، لا يقدر عليه أحد من البشر.

وله معجزات كثيرة تقارب ألف معجزة، نحو: مجيء الصخرة إليه، وجريها على الماء كالسفينة، وسير الشجرة، وإحيائه الموتى (١)، وتسبيح الحصى في يده، ونحو ذلك كثير، وإنما قلنا بأن من كان كذلك فهو نبي صادق؛ لأن إظهار المعجز على أيدي الكذابين قبيح، وهو تعالى لا يفعل، وإذا ثبت صدقه وصحت نبوته، وجب تصديقه فيما أخبرنا به من الأنبياء والمرسلين قبله، ووجب القضاء بصحة نبوتهم وتصديق رسالتهم، وهذا واضح.

(١٥/١)

فصل [في معرفة القرآن]

فإن قيل: فما اعتقادك في القرآن؟

فقل: اعتقادي أنه كلام الله تعالى، وأنه كلام مسموع محدث مخلوق.

فإن قيل: فما دليلك على ذلك؟

فقل، أما قولي: إنه كلام الله تعالى، فلقوله تعالى: {وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله} [التوبة: ٦]، والمعلوم أن الكلام الذي سمعه المشركون ليس بشيء غير هذا القرآن، ولأن المعلوم ضرورة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدين ويخبر بذلك، وهو لا يدين إلا بالحق، ولا يخبر إلا بالصدق، لأن ظهور المعجز على يديه قد استأمن وقوع الخطأ فيما يدين به، وظهور الكذب فيما يخبر به.
وأما قولي: إنه مسموع فذلك معلوم بالحس ولقوله تعالى: {إنا سمعنا قرآنا عجبا} [الجن: ١]، والمعلوم ضرورة أن ذلك المسموع هذا القرآن.

(١) روى المؤلف في (ينابيع النصيحة): أن رسول الله ذهب إلى قبر يوسف بن كعب صاحب الأخدود ثم تكلم بكلمات فتصدع القبر وخرج منه صاحبه فكلمهم، ثم عاد. وفي (ط): وأحياء من الموتى، وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

(١٦١)

وأما قولي: إنه محدث؛ فلأنه فعل من أفعاله تعالى، والفاعل متقدم على فعله بالضرورة، وما يتقدمه غيره فهو محدث، ولأن بعضه متقدم على بعض، وذلك يدل على أنه محدث، ولقوله تعالى: {ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث} [الأنبياء: ٢]. والذكر هو القرآن، لقوله تعالى: {وإنه لذكر لك ولقومك} [الزخرف: ٤٤]، أي شرف لك ولقومك.
وأما قولي: إنه مخلوق؛ فلأنه مرتب منظوم على مقدار معلوم موافق للمصلحة. وهو بهذه المنزلة فجاز وصفه بأنه مخلوق، ولما رواه عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((كان الله ولاشيء ثم خلق الذكر))، والذكر هو القرآن كما تقدم.
ثم قل: وأعتقد أنه حق لا باطل فيه، لقوله تعالى: {وإنه لكتاب عزيز * لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه} [فصلت: ٤١-٤٢].
ثم قل: وأعتقد أنه لا تناقض فيه ولا تعارض ولا اختلاف، {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} [النساء: ٨٢].

(١٧١)

[الإمامة]

فصل [في إمامة الإمام علي (ع)]

فإن قيل: من أول الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأولى الأمة بالخلافة بعده بلا فصل؟

فقل: ذلك أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب.

فإن قيل: هذه دعوى، فما برهانك؟

فقل: الكتاب، والسنة، وإجماع العترة.

أما الكتاب، فقولته تعالى: {إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة

ويؤتون الزكاة وهم راعون} [المائدة: ٥٥]، ولم يؤت الزكاة في حال ركوعه غير علي عليه السلام، وذلك أن سائلا سأل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال ركوع علي في الصلاة، وذلك في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يعطه أحد شيئا، فأشار إليه عليه السلام بخاتمه وهو راع ونواه زكاة، فأخذه السائل، فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحال، فكانت في علي عليه السلام خاصة دون غيره من الأمة. وهي تفيد معنى الإمامة لأن الولي هو: المالك للتصرف، كما يقال: هذا ولي المرأة، وولي اليتيم، أي المالك للتصرف عليهما. وأما السنة، فخير الغدير، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يارسول الله. قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، فقال له عمر: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة. وروينا عن المؤيد بالله بإسناده إلى الصادق جعفر بن محمد الباقر أنه سئل عن معنى هذا الخبر، فقال: سئل عنه والله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ((الله مولاي أولى بي من نفسي لا أمر لي معه، وأنا ولي المؤمنين أولى بهم من أنفسهم لا أمر لهم معي، ومن كنت مولاه أولى به من نفسه لا أمر له معي، فعلي مولاه أولى به من نفسه لا أمر له معه)).

(١٨/١)

وإذا ثبت ذلك فإنه يفيد معنى الإمامة؛ لأنه لانعني بقولنا: فلان إمام إلا أنه أولى بالتصرف في الأمة من أنفسهم، ولأن المولى يفهم من مالك التصرف، كما يقال: هذا مولى العبد أي المالك للتصرف فيه، وهذا يفيد معنى الإمامة كما تقدم. ومما يدل على ذلك من السنة: (خبر المنزلة)، وهو معلوم كخبر الغدير، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: ((أنت مني بمنزلة هرون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي))، فاستثنى النبوة، فدل ذلك على شموله لخصال الفضل كلها، ومن جعلتها ملك التصرف على الأمة، وأنه أولى الخلق بالتصرف منهم، وذلك معنى الإمامة كما تقدم. وأما الاجماع فاجماع العترة منعقد على ذلك.

فصل [في إمامة الحسين]

فإن قيل: لمن الإمامة بعد علي عليه السلام؟
فقل: هي للحسن ولده من بعده، ثم هي للحسين من بعد أخيه عليهما السلام.
فإن قيل: فما الدليل على إمامتهما؟
فقل: الخبر المعلوم، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((الحسن والحسين إمامان؛ قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما))، وهذا نص جلي على إمامتهما، وفيه إشارة إلى إمامة أبيهما، لأنه لا يكون خيرا منه إلا إمام شاركه في خصال الإمامة وزاد عليه فيها، فيكون حينئذ خيرا منه، وهذا واضح، والاجماع منعقد على أنه لا ولاية لهما على الأمة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا في زمن علي عليه السلام إلا عن أمرهما، وأنه لا ولاية للحسين في زمن أخيه الحسن إلا عن أمره، فبقيت الإمامة مخصوصة بالاجماع.

فصل [في الإمامة بعد الحسنين]

فإن قيل: لمن الإمامة بعدهما؟

فقل: هي محصورة في البطنين ومحظورة على من عدا أولاد السبطين، فهي لمن قام ودعا من أولاد من ينتمي نسبه من قبل أبيه إلى أحدهما، متى كان جامعا لخصال الإمامة، من: العلم الباهر، والفضل الظاهر، والشجاعة، والسخاء، وجودة الرأي بلا امتراء، والقوة على تدبير الأمور، والورع المشهور.

فإن قيل: ما الذي يدل على ذلك؟

فقل: أما الذي يدل على الحصر فهو أن العقل يقضي بقبح الإمامة، لأنها تقتضي التصرف في أمور ضارة من القتل، والصلب، ونحوهما، وقد انعقد إجماع المسلمين على جوازها في أولاد فاطمة عليها السلام، وللدليل يدل على جوازها في غيرهم، فبقي من عداهم لا يصلح، ولأن العترة أجمعت على أنها لا تجوز في غيرهم، وإجماعهم حجة. وأما الذي يدل على اعتبار خصال الإمامة التي ذكرنا فهو إجماع المسلمين. فإن قيل: فسروا لنا هذه الخصال.

فقل: أما العلم، فإنه يكون عارفا بتوحيد الله وعبادته له، وما يدخل تحت ذلك، وأن يكون عارفا بأصول الشرائع وكونها الأدلة، وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس، والمراد بذلك أن يكون فهما في معرفة أوامر القرآن والسنة ونواهيها، وعامهما، وخاصهما، ومجملهما، ومبينهما، وناسخهما، ومنسوخهما، عارفا بمواضع الوفاق، وطرق الخلاف في فروع الفقه، لئلا يجتهد في مواضع الاجماع، فيتحرى في معرفة القياس والاجتهاد، ليتمكنه رد الفعل إلى الأصل.

وأما الفضل، فإن يكون أشهر أهل زمانه بالزيادة على غيره في خصال الإمامة أو كأشهرهم.

وأما الشجاعة، فإنه يكون بحيث لا يجبن عن لقاء أعداء الله، وأن يكون رابط الجأش وإن لم يكثر قتله وقتاله.

وأما السخاء، فإن يكون سخيا بوضع الحقوق في مواضعها.

وأما الرأي، فإن يكون في المنزلة يقدر على تدبير الأمور فلا يكون منه تقصير في عقله، ولا آفة في جسمه، يضعف لأجل ذلك عن النظر في أمور الدين وإصلاح أمور المسلمين.

وأما الورع، فإن يكون كافا عن المقبحات، قائما بالواجبات.

فرع [في طريق معرفة مواصفات الإمام]

فإن قيل: فما الطريق إلى إثبات كونه على هذه الخصال؟

فقل: أما كونه عالما فيحصل العلم به للعلماء بالمباحثة والمناظرة، ويحصل لغيرهم من الاتباع بالعلم بكونه عالما بوقوع الإطباق والاجماع على كونه كذلك.

وأما سائر الخصال فلا بد من حصول العلم بكونه عليها، وإن كان غائبا، فيحصل العلم

التواتري بذلك، وكذلك حكم العلم وإذا كان غائبا، فإن طريق العلم به الأخبار المتواترة للعلماء وغيرهم، وإن كان حاضرا فلا بد من حصول العلم بكونه جامعا لها، لأنها من أصول الدين، فلا يأخذ بالامارات المقتضية للظن بكونه جامعا لها.

(٢١/١)

فصل [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

فإن قيل: فماذا تدين به في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟
فقل: أدين الله تعالى أنه يجب الأمر بالمعروف الواجب والنهي عن المنكر؛ لقوله تعالى: {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون} [آل عمران: ١٠٤]، وإنما قلنا: انه يجب الأمر بالمعروف الواجب؛ لإجماع المسلمين أنه لا يجب الأمر بالمعروف للمندوب، فلم يبق إلا القضاء بالأمر بالمعروف الواجب مع الإمكان، وإلا بطلت فائدة الآية، ومعلوم خلاف ذلك، وقلنا: يجب النهي عن كل منكر لإجماع المسلمين على ذلك؛ ولأن المنكرات كلها قبائح فيجب النهي عنها جميعا مع الإمكان، كما يلزم الأمر بالمعروف الواجب مع الإمكان.

[المعاد]

فصل [في الوعد والوعيد]

فإن قيل: فماذا تدين به في الوعد والوعيد؟
فقل: أدين الله بأنه لا بد من الثواب للمؤمنين إذا ماتوا على الإيمان مستقيمين، ودخولهم جنات النعيم {لا يمسهم فيها نصب وما هم منها بمخرجين} [الحجر: ٤٨] {خالدين فيها أبدا}.
وأدين الله بصحة ما وعد به من سعة الجنة، وطيب مساكنها، وسررها الموضوع، ومآكلها المستلذة المستطابة، وفواكهها الكثيرة التي ليست بمقطوعة ولا ممنوعة، وأنهارها الجارية التي ليست بمستقذرة ولا أسنة، ولا متغيرة ولا آجنة، وملابسها الفاخرة، وزوجاتها الحسان الطاهرة، والبهية الناضرة، ونحو ذلك مما بينه الله تعالى في كتابه المجيد، وهو حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

(٢٢/١)

وأدين الله تعالى أنه لا بد من عقاب الكافرين في جهنم بالعذاب الأليم، وشراب الحميم، وشجرة الزقوم طعام الأثيم، وأنهم يخلدون فيها أبدا، ويلبسون ثيابا من نار، وسراويل من القطران، كلما نضجت جلودهم بدلهم الله جلودا غيرها ليذوقوا العذاب، وكل ذلك معلوم من ضرورة الدين.

فصل [في أهل الكبائر]

فإن قيل: ماذا تدين به في أهل الكبائر سوا أهل الكفر؟
فقل: أسميهم: فساقا، ومجرمين، وطغاة، وظالمين، لإجماع الأمة على تسميتهم بذلك، ولا أسميهم كفارا على الإطلاق، ولا مؤمنين؛ لفقد الدلالة على ذلك.

وأدين الله تعالى بأنهم متى ماتوا مصرين على الكبائر فإنهم يدخلون نار جهنم، ويخلدون فيها أبداً، ولا يخرجون في حال من الأحوال، لقوله تعالى: {إن المجرمين في عذاب جهنم خالدون} [الزخرف: ٧٤]، والفاسق عاص، كما أن الكافر عاص، فيجب عمل ذلك على عمومه، إلا ماخصته دلالة. وقوله تعالى: {والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً*يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً} [الفرقان: ٦٨-٦٩]. وإجماع العترة على ذلك، وإجماعهم حجة.

(٢٣/١)

فصل [في صفة المؤمن وما يجب في حقه]

فإن قيل: فمن المؤمن، وما يجب في حقه؟
فقل: المؤمن من أتى بالواجبات، واجتنب المقبحات، فمن كان كذلك؛ فإننا نسميه: مؤمناً، ومسلماً، وزكياً، وتقياً، وولياً، وصالحاً، وذلك إجماع، ويجب: إجلاله، وتعظيمه، واحترامه، وتشميطه، وموالاته، ومودته، وتحريم: معاداته، وبغضه، وتحظر نميمته، وغيبته، وهو إجماع أيضاً، ومضمون ذلك أن تحب له ماتحب لنفسك، وتكره له ماتكره لنفسك، وبذلك وردت السنة.

فصل [في صفة الكافر]

فإن قيل: فمن الكافر؟

فقل: من لم يعلم له خالفاً، أو لم يعلم شيئاً من صفاته التي يتميز بها عن غيرها، من كونه قادراً لذاته، عالماً لذاته، حياً لذاته، ونحو ذلك من صفاته المتقدمة، فمن جحد شيئاً من ذلك أو شك أو قلد، أو اعتقد أنه في مكان دون مكان، أو أنه في كل مكان (١)، أو شك في ذلك، أو اعتقد له شريكا أو أنه يفعل المعاصي أو يريد لها، أو يشك في شيء من ذلك، أو جحد رسول الله، أو رد ما علم من الدين ضرورة باضطراب أو شك في شيء من ذلك، فهو كافر بالاجماع، ويجوز أن نسميه: فاجراً، أو فاسقاً أو طاغياً، ومارقاً، ومجرماً، وظالماً، وأثماً، وغاشماً، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة من أفعاله بلاخلاف.
وإن كان يظهر الإيمان ويبطن الكفر، جاز أن نسميه مع ذلك: منافقاً، بالاجماع. ومن كانت هذه حالته - أعني غير المنافق - جاز قتله وقتاله، وحصره، وأخذ ماله، وتجب معاملته بنقيض ما ذكرنا أنه يجب من حق المؤمن، وقد ذكرنا أحكامه مفصلاً في (ثمرات الأفكار في أحكام الكفار).

(١) يعني أنه جسم في مكان دون مكان أو أنه جسم في كل مكان أما إذا اعتقد أن الله في كل مكان حافظ ومدبر فلا مانع.

(٢٤/١)

فصل [في صفة الفاسق]

فإن قيل: فمن الفاسق وما حكمه؟

قلنا: أما الفاسق فهو مرتكب الكبائر سوى الكفر، نحو الزاني، وشارب الخمرة، ومن فر من زحف المسلمين غير متحرف لقتال ولا متحيز إلى فئة، وتارك الجهاد بعد وجوبه عليه، وتارك الصلاة، والصيام، والحج، مع وجوب ذلك عليه، غير مستحل لتركه ولا مستخف (١)، والسارق من سرق عشرة دراهم - أي قفلة - فما فوق بغير حق، ونحو ذلك من الكبائر، فمن فعل ذلك أو شيئاً منه، فإنه يجوز أن نسميه بالأسماء المتقدمة قبل هذه في الكافر، إلا لفظ: الكافر، والمنافق، فإن ما عدهما إجماع أنه يجوز تسميته به، وأما المنافق فلا بد من دلالة تدل على جواز إطلاقه عليه، وأما لفظ: الكافر، فمنعه كثير من العلماء، وأجاز إطلاقه جماعة مع التنبيه، فقالوا: هو كافر نعمة، وهو الصحيح؛ لأنه مروى عن علي عليه السلام، وهو إجماع العترة، ولموافقة الكتاب. وأما حكمه فحكم الكافر فيما تقدم إلا القتل والقتال، وأخذ الأموال فلا يجوز إلا بالحق، ولا يجوز قتله على الإطلاق، وكذلك حصره فلا يجوز بحال من الأحوال.

فرع [في الفرق بين فعل الله وفعل العبد]

فإن قيل: ما الفرق بين فعل الله وبين فعل العبد؟

فقل: فعل الله جواهر وأعراض وأجسام، يعجز عن فعلها جملة الأنام، ومضمونه كلما وقف على قصد العبد واختياره تحقيقاً أو تقديراً فهو فعله، ومالم يكن كذا فليس بفعله.

(١) لأنه مع الاستحلال والاستخفاف يصير كافراً. لأنه مع الاستحلال والاستخفاف يصير كافراً.

(٢٥/١)

فصل [في أنه لا بد من الموت والفناء]

ثم قل أيها الطالب للنجاة: وأدين الله تعالى بأنه لا بد من الموت والفناء، والإعادة بعد ذلك للحساب والجزاء، والنفخ في الصور، وبعثرة القبور، والحشر للعرض المشهور، والإشهاد على الأعمال بغير زور، ووضع الموازين، وأخذ الكتب بالشمال واليمين، والبحث والسؤال للمكلفين، وأن ينقسموا فريق في الجنة وفريق في السعير، وكل ذلك معلوم من ضرورة الدين، وأنه لا بد من المناصفة بين المظلومين والظالمين، بدلالة العدل بيقين.

فصل [في الشفاعة]

فإن قيل: ماتقول في الشفاعة؟

فقل: أدين الله تعالى بثبوتها يوم الدين، وإنما تكون خاصة للمؤمنين دون من مات مصراً من المجرمين على الكبائر ليزيدهم نعيماً إلى نعيمهم، وسروراً إلى سرورهم، ولمن ورد العرض وقد استوت حسناته وسيناته، فيشفع له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليرقى درجة أعلى من درجة غير المكلفين من الصبيان والمجانين، وإنما قلنا: إنه لا بد من ثبوتها، لقوله تعالى: {عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً} [الإسراء: ٧٩]، قيل: هو الشفاعة، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: ((من كذب بالشفاعة لم ينلها يوم القيامة)). وأما أنها تكون لمن ذكرناه، فلقوله تعالى: {مالم الظالمين من حميم ولا شفيع يطاع} [غافر:

١٨] ، {ومالللظالمين من أنصار} [البقرة: ٢٧٠] ، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم:
(ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي))، وقوله تعالى: {ولا يشفعون إلا لمن
ارتضى} [الأنبياء: ٢٨] كل ذلك يدل على ما قلنا.

(٢٦/١)

وتم بذلك ما أردنا ذكره للمسترشدين، تعرضا منا لثواب رب العالمين، ربنا لاتزغ قلوبنا
بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب. وصل اللهم على محمد
صفيك وخاتم أنبيائك، وعلى آله سفن النجاة آمين، وتوفنا مسلمين آمين اللهم آمين.

(٢٧/١)
